منظمة الأقطار
العربية المصدرة
للبترول(أوابك)

خارطة طريق أوروبية لوقف استيراد الغاز الروسي:

بين النظرية والتطبيق

إعداد المهندس تركي حسن حمش

خبير بترول/ استكشاف وإنتاج

خارطة طريق أوروبية لوقف استيراد الغاز الروسي: بين النظرية والتطبيق

إعداد المهندس تركي حسن حمش
خبير بترول/ استكشاف وإنتاج

في خطوة محورية نحو فك الارتباط بمصادر الطاقة الروسية، كشفت المفوضية الأوروبية في السادس من مايو 2025 عن خارطة طريق طموحة تستهدف الوقف التام لواردات الغاز الروسي بحلول نهاية عام 2027. وتأتي هذه المبادرة تتويجاً لجهود أوسع ترمي إلى إنهاء اعتماد الاتحاد الأوروبي على النفط واليورانيوم القادم من موسكو.

تمثل الخارطة الحالية منعطفاً جديداً في سياسات الطاقة التي يتبناها الاتحاد الأوروبي بعد مرور ثلاث سنوات على الأزمة الروسية الأوكرانية. ولا يزال الغاز الروسي مكوناً أساسياً في مزيج الطاقة الأوروبي، حيث يستخدم في التدفئة المنزلية، والعمليات الصناعية، وتوليد الكهرباء، فعلى الرغم من تراجع تدفقات الغاز عبر خطوط الأنابيب، لا سيما مع توقف عبور الغاز الروسي عبر الأراضي الأوكرانية منذ مطلع يناير 2025 عقب انتهاء "اتفاقية عبور الغاز "المبرمة بين شركتي "غازبروم" الروسية و"نفتوغاز" الأوكرانية، فإن واردات الغاز الطبيعي المسال الروسي عبر الموانئ الأوروبية لم تشهد توقفاً، ولا تزال تستحوذ على نحو 13% من إجمالي واردات الاتحاد. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المفوضية الأوروبية تقر أنه على الرغم من التقدم الملحوظ في مسار تحول الطاقة، سيظل الغاز الطبيعي جزءاً لا يتجزأ من مزيج الطاقة في الاتحاد الأوروبي خلال العقود القادمة.

في الواقع، اتجه الاتحاد الأوروبي بشكل ملحوظ نحو الغاز الطبيعي المسال في أعقاب أزمة الطاقة التي عصفت بالقارة في عام 2021، والتي تزامنت مع التعافي الاقتصادي البطيء بعد جائحة كوفيد-19، وما نتج عنه من نقص وارتفاع في الأسعار بأسواق النفط والغاز والكهرباء، خاصة في سلاسل الإمداد العالمية.

وقد تبوأت الولايات المتحدة صدارة موردي الغاز الطبيعي المسال إلى الاتحاد الأوروبي، حيث أمنت نحو 45% من احتياجاته في عام 2024، بينما كانت روسيا تحتل هذه النسبة في عام 2021.

تحدد خطة المفوضية الأوروبية حظراً على إبرام عقود جديدة وتجديد الاتفاقيات قصيرة الأجل القائمة مع الشركات الروسية بحلول نهاية عام 2025، على أن يتم الوقف الكامل للواردات في عام 2027.

وتواجه هذه الخارطة مفاوضات دقيقة، حيث تخضع حالياً لمراجعة من قبل البرلمان الأوروبي والدول الأعضاء. ومن المتوقع أن تبدي بعض الدول، كالمجر التي تربطها علاقات وثيقة بموسكو، مقاومة لهذه الخطة.

ويبدو أن بروكسل فضلت اقتراحاً تشريعياً يتطلب أغلبية للتمرير، بدلاً من فرض عقوبات تستلزم إجماع الدول الأعضاء، مع تأكيدها على ضرورة الحفاظ على جهود التنويع الاقتصادي وعدم تقويضها من خلال أي ترتيبات تنطوي على مقايضات، أي شراء الغاز الروسي بصورة غير مباشرة من أطراف ثالثة. وقد حذرت المفوضية الأوروبية من أن ذلك سيتعارض مع أهداف الخارطة الجديدة، كونه سيحافظ على تدفق الإيرادات إلى روسيا ويبقي الاتحاد الأوروبي عرضة للتلاعب بالأسعار.

وكانت وكالة الطاقة الدولية قد أفادت بأن بلجيكا وفرنسا وإسبانيا استقبلت 85% من إجمالي واردات الغاز الطبيعي المسال الروسية منذ بداية العام، وأن جزءاً من هذه الواردات أعيد تصديره لاحقاً إلى دول أوروبية أخرى، مما أثار تساؤلات حول إمكانية التتبع والتنفيذ الفعال للخطة.

وفيما يتعلق بالنفط، فقد شكل الخام الروسي حوالي 27% من واردات الاتحاد الأوروبي في عام 2022، بينما تراجعت هذه النسبة حالياً إلى 3% فقط. وترى المفوضية الأوروبية أن ذلك يعود بشكل مباشر إلى التطبيق الفعال لعقوبات الاتحاد الأوروبي، التي حظرت واردات النفط الخام الروسي المنقول بحراً اعتباراً من ديسمبر 2022، والمنتجات البترولية المكررة اعتباراً من فبراير 2023. ومع ذلك، لا يزال النفط الروسي المنقول عبر خطوط الأنابيب يشكل حصة كبيرة من إجمالي واردات جمهورية التشيك، وسلوفاكيا، والمجر، في نهاية عام 2024، والتي تتمتع حالياً بإعفاءات مؤقتة من نظام عقوبات الاتحاد الأوروبي.

يذكر أن المفوضية كانت قد أطلقت بالفعل في عام 2022 خطة"REPowerEU" ، التي دعت إلى التخلص من سطوة الطاقة الروسية عبر تعزيز كفاءة الاستهلاك، وتسريع وتيرة نشر الطاقات المتجددة، وتنويع مصادر الإمداد.

بيد أنه، وعلى الرغم من هذه المساعي، تظهر بيانات صادرة عن المفوضية نفسها أن الاتحاد الأوروبي استورد خلال عام 2024 نحو 52 مليار متر مكعب من الغاز الروسي، توزعت بين 32 مليار متر مكعب عبر خطوط الأنابيب و20 مليار متر مكعب في صورة غاز طبيعي مسال، وهو ما يمثل قرابة 19% من إجمالي واردات الغاز للاتحاد.

إلى جانب ذلك، استقبل التكتل الأوروبي ما يزيد عن 95 مليون برميل من النفط الخام وأكثر من 2800 طن من اليورانيوم. وقد استمرت عشر دول أعضاء في استيراد الغاز الروسي خلال العام الماضي، فيما لا تزال ثلاث دول (التشيك وسلوفاكيا والمجر) تعتمد على النفط الروسي، واستوردت سبع دول أوروبية اليورانيوم المخصب أو خدمات مرتبطة به من روسيا.

تراهن المفوضية الأوروبية حالياً على الزيادة المتوقعة في الإمدادات العالمية من الغاز الطبيعي المسال في السنوات القادمة، مما سوف يساهم حسب منظورها في تحسين توازن السوق العالمية. وبينما تتوقع وكالة الطاقة الدولية شحاً في أسواق الغاز الطبيعي المسال العالمية في عام 2025، فهي ترى أنه من المتوقع أن تبلغ الطاقات الجديدة للغاز الطبيعي المسال 85-90 مليار متر مكعب بحلول نهاية عام 2026، خاصة من الولايات المتحدة وكندا وقطر والدول الأفريقية، حيث ترجح الوكالة أن يزيد العرض على الطلب، كما تتوقع نمو طاقة تصدير الغاز الطبيعي المسال العالمية بحوالي 250 مليار متر مكعب بحلول عام 2030، بزيادة تقارب 50% مقارنة بالإمدادات الحالية. وترى المفوضية أن دول أفريقيا تعد من بين الشركاء الهامين الذين ستسعى لتعزيز تعاونها معهم في قطاع الطاقة.

كما يزيد من تعقيد الوضع مخاوف المستثمرين التقليدية والصور النمطية السلبية عن أفريقيا، والتي تعرقل إمكانية إقامة شراكات مربحة ومتبادلة المنفعة. وكانت أوابك قد أكدت في دراسة أصدرتها عام 2023 على أن أفريقيا قادرة على لعب دور حيوي في تأمين إمدادات الطاقة العالمية، وذلك بفضل الاكتشافات النفطية والغازية الضخمة في مناطقها المختلفة. ورأت المنظمة أن هذه الاكتشافات قد تغير وجهة الشركات البترولية العالمية، وهو ما بدأ يتجلى بالفعل مؤخراً مع تحميل الشحنة الأولى من الغاز الطبيعي المسال من المشروع الموريتاني السنغالي "تورتو-أحميم" في منتصف شهر أبريل 2025، وترى شركة Kpler المتخصصة في البيانات والتحليلات، أن تحميل الشحنة الثانية بات على بعد أسابيع قليلة فقط.

كما أكدت الدراسة على أن القارة الأفريقية لا تزال سوقاً للطاقة لم تستغلها أوروبا على النحو الأمثل، وعزت هذا القصور إلى معضلة تواجه الاتحاد الأوروبي، تتمثل في أن رغبة أوروبا في تعزيز شراكاتها الاقتصادية والطاقية مع أفريقيا تصطدم بحاجتها إلى التزامات طويلة الأجل لتطوير هذه الشراكات ودعمها المالي. وهو توجه يتعارض مع التزامات أوروبا بالتحول الأخضر، حيث ينظر إلى الهيدروكربونات على أنها "وقود مرحلي" فقط، مما يقوض استقرار العلاقات طويلة الأجل مع الشركاء.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)